

رئيس الإقليم يستقبل سفير دولة الإمارات العربية المتحدة



بارزاني مع السفير الاماراتي

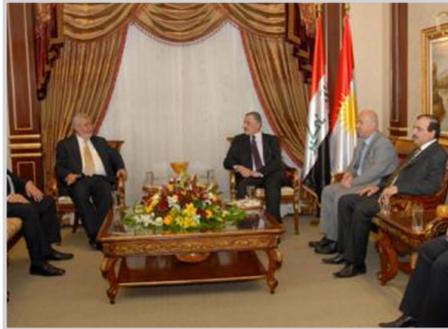
أربيل / المدى
أكد رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني حرص الإقليم على دعم وتعزيز وتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع دولة الإمارات العربية المتحدة .
جاء ذلك خلال استقبال الرئيس بارزاني في منتجع صلاح الدين الشيخ عدالله ابراهيم سفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى العراق، مشيراً بحسب KRG إلى إمكانية الشركات الاماراتية المגיע إلى إقليم كردستان وان تجعل منه بوابة مهمة للمناطق العراقية الأخرى بفضل توفر الأرضية المناسبة والامن والاستقرار الموجود .
وفي بداية اللقاء، هنا السفير الاماراتي باسم بلاده رئيس إقليم كردستان على نجاح انتخابات مجلس النواب العراقي، واصل الى الرئيس بارزاني رسالة من وزير خارجية الامارات تتعلق بسبل تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية بين إقليم كردستان والامارات. و أكد السفير الاماراتي ان بلاده تنظر باهتمام الى إقليم كردستان، وتتمنى ان تكون بين الجانبين علاقات أخوية دائمة، مشيداً بالتطورات التي يشهدها إقليم كردستان في جميع المجالات.

بايزيبحث سبل الاستفادة من التجربة الألمانية

أربيل / المدى
بحث نائب رئيس برلمان كردستان الدكتور ارسلان بايز مع الدكتور راينهولد هيمكر ود.راينر شيتنبولك العضوين السابقين للبرلمان الألماني إمكانية تبادل الخبرات والاستفادة من التجربة الألمانية . وفي لقاء حضره فرست احمد سكرتير البرلمان وأسو كريم رئيس لجنة العلاقات وروزان زبني و أفين عمر أعضاء البرلمان، رحب الدكتور ارسلان بايز نائب رئيس البرلمان بالوفد الذي يتواجد في برلمان كردستان في ذكرى أساسة حلبجة وأشار الى مآسي الكرد والظلم الذي مورس ضد هذا الشعب على مر التاريخ، حيث أن عددا من الدول اقرب بان تلك الجرائم ابادية جماعية وتعمى ان تعترف الدول الأخرى بالاسفة، خاصة وان المحكمة الاتحادية العراقية عرفت تلك الجرائم بالابادة الجماعية. وفي محور آخر من كلمته قال نائب رئيس البرلمان أننا في بداية تثبيت

الثقافة الديمقراطية وأضاف : تأمل ان نستفيد من التجارب العالمية للديمقراطية وفي هذا المجال أكد استعداد برلمان كردستان لتعزيز العلاقات بين برلمان كردستان والبرلمان الألماني والإقليم والدول الديمقراطية خاصة وان لكردستان اساسا ديمقراطيا متينا قياسا بالمناطق الأخرى للعراق. كما اشار فرست احمد سكرتير البرلمان الى مساعي برلمان كردستان للاستفادة من دستور ألمانيا الاتحادية وإقليمها كأساس لدستور إقليم كردستان والدستور العراقي الدائم. من جانبها، عبر الدكتور راينهولد هيمكر ود.راينر شيتنبولك العضوان السابقان للبرلمان الألماني عن سرورها من زيارة إقليم كردستان والبرلمان وأكدوا استعدادهم للعمل على تمتين العلاقات الثنائية عن طريق نقل واقع الحياة في إقليم كردستان الى بلداهم وعن طريق جمعية التنمية والسلام والعمل على ايجاد فرص لتبادل الزيارات بين الطرفين.

رئيس مجلس النواب يصل أربيل



أياد السامرائي في أربيل

أربيل / PUKmedia
وصل الدكتور إياد السامرائي رئيس مجلس النواب العراقي والوفد المرافق له مطار أربيل الدولي حيث كان في استقبالها الدكتور ارسلان بايز نائب رئيس برلمان كردستان ونوزاد هادي محافظ أربيل وعبدالكريم جمعة سكرتير رئيس إقليم كردستان. ومن المقرر أن يلتقي رئيس مجلس النواب خلال هذه الزيارة رئيس إقليم كردستان والقيادة السياسية لشعب كردستان لبحث آخر مستجدات الأوضاع السياسية في البلاد والنتائج الأولية لانتخابات مجلس النواب العراقي والمستقبل السياسي للمنطقة.

مشاورات لاستمرار عمل المنافذ الحدودية مع إيران على مدار الساعة

أربيل / المدى
أكد السكرتير الصحفي لمحافظة السليمانية، ان كلاً من نائب القنصل الايراني في السليمانية ومحافظ السليمانية، يواصلان الجهود الرامية الى ابقاء المنافذ الحدودية بين الاقليم وايران مفتوحة امام المتنقلين بين الجانبين على مدار الساعة.
واوضح توتانا علي كمال بحسب(أكانيون) ان "محافظ السليمانية بهروز محمد صالح، استقبل نائب القنصل الايراني في محافظة السليمانية آغا عبادي، وتم التباحث بين الجانبين بشأن استمرار عملية فتح المنافذ الحدودية مع ايران، وان لا تتسبب العطل الرسمية في إيقاف حركة التبادل التجاري بين الطرفين".

واضاف ان "نائب القنصل الايراني في المحافظة ارب عن موافقته على اهمية هذا الموضوع، مؤكدا استحصال موافقات السلطات الايرانية لتواصل العمل في المنافذ الحدودية بين الاقليم وايران لمدة ٢٤ ساعة يوميا".
واشار كمال الى ان "نائب القنصل الايراني في السليمانية، قام بايصال دعوة محافظة كرمشاه الايرانية الى محافظ السليمانية، لزيارة مدينة كرمشاه في القريب العاجل والتباحث بشأن استمرار فتح المعابر الحدودية بين الجانبين".
وافاد ان "كلاً من محافظ السليمانية ونائب القنصل الايراني، اعربا عن استحسانهما فكرة ابقاء عمل المنافذ الحدودية بشكل متواصل"، مبينا ان "موظفي

اقليم كردستان في النقاط الحدودية مع ايران يواصلون عملهم لمدة ٢٤ ساعة يوميا، ولكن موظفي الجانب الايراني لا يعملون بشكل متواصل حتى الآن".
جدير بالذكر ان حدود محافظة السليمانية تشترك مع المدن الايرانية: سنه، وانزليجان الغربية وكرمشاه..
من جانب آخر ذكر مدير كمارك حاج عمران، ان مناسبة رأس السنة الايرانية التي تستغرق ١٣ يوماً في ايران، لن تؤثر على سير التبادلات التجارية ومرور المواطنين من خلال هذا المنفذ الا يوماً واحدا.
وقال أنور جبلي شابو بحسب (أكانيون) إن "عطلة

بيت واحد

وديع غزوان

مع اقتراب موعد اعلان النتائج النهائية للانتخابات تصاعد حمى تصريحات اقطاب العملية السياسية، خاصة التكتلات الكبيرة منها، بشأن ضرورة الاسراع بتشكيل الحكومة . ومن الطبيعي ان يرافق ذلك تحركات لبحث اقامة تحالفات بين الكتل المتناقصة يضمن لها مواقع رئيسية في استباق نطله مقصودا للاحداث.

وفي إطار هذه المشاورات استقطب إقليم كردستان اهتمام القوى السياسية التي سارعت للتأخر مع قاداته واستشراف النقاط او القواسم المشتركة التي يمكن ان تكون الأرضية المناسبة للعمل مشترك في ما يخص تشكيل الحكومة او توزيع المناصب السياسية . من جانبه اوضح التحالف الكردستاني رؤيته المتحورة على اهمية ان تشهد المرحلة القادمة تقدماً في مجال تحسين العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وهذا يتطلب توفر رؤى مشتركة في أي تحالف مستقبلي وتقارب، ان لم نقل تطابق، وجهات النظر في قضايا اساسية من أبرزها موضوع كركوك والمناطق المتنازع عليها والاتفاقات الغطية .

ويبدو من تصريحات المتحدث باسم التحالف الكردستاني في أربيل سامي شورش وتصرّيات أخرى لعدد من قادة التحالف، ان الأكراد لم يقرروا بعد مع من يتحالفون بانتظار ما تسفر عنه عمليات العد والغرز التي طال انتظارها.. كما انهم اعلنوا ان الاقرب اليهم هو الاكثر قرباً للدستور وتطبيقه ووضوح البرامج السياسية لكل طرف (ليس مهماً تحديد من هو الاقرب في الاكتراد بل البرنامج الذي يقدمونه، وحتى هذه اللحظة لم تتضح ملامح البرامج السياسية لهؤلاء السياسيين).
لا يختلف اثنان على اهمية مثل هذه المشاورات بين اطراف العملية السياسية، لكن المهم ان تتسم بصراحة الموقف وال طرح وان تمتنع عن المجمات وروحية التسويق وتأجيل مناقشة قضايا اساسية ومهمة، خاصة وان السبب الرئيس وراء الاشكالية في كثير من القضايا والتي ميزت المرحلة السابقة هو التفسيرات المختلفة لبعض بنود الدستور، فالكما هو معروف ينادي بتطبيق الدستور، ولكن لكل طرف تأويله الخاص لهذه المادة او تلك، ولم تجرأ اية جهة على الاعلان صراحة عن مقاطعتها للدستور .. وجل ما كان يطفو من تصريحات لعدد من السياسيين تمثل بالمطالبة بتعديل بعض بنوده وهذا ما تأجل أيضاً لأكثر من مرة وعاق تقدم العملية السياسية بالشكل المنشود .
ربما الفرصة سانحة للقوى السياسية العراقية ان تؤكد للمواطن صدق التزامها ببرامجها السياسية وتغليب مصلحة الوطن على اية مصلحة أخرى، فتتجاوز على وفق رضا الانتماء لبيت واحد اسمه العراق وتتسامى عن طلب رضا اطراف خارجية اقليمية او دولية لاتعطي الصانع الا وفق ما تراه مناسباً لمصلحتها، وتتبعد عن الظفرة الانانية الضيقة.. فهل يرتقي بعض سياسيينا الى مستوى المسؤولية وامانتها ويتعاملون مع قضايا البلد على اساس الهوية الوطنية ويغلبون مصلحة البلد على مصلحة الكتلة؟ هذا ما ستجيب عليه الايام وتقرره تعميمات المناقشات السياسية.

وزارة الخارجية

إعلان مناقصة سرية رقم (٢٠١٠/١)

تعلم وزارة الخارجية عن وجود المناقصة السرية المرقمة (٢٠١٠/١) لاعمال تجهيز أثاث لمبنى وزارة الخارجية فعلى المقاولين والشركات والمعامل المسجلة ممن لديهم الرغبة بالمشاركة في المناقصة مراجعة مبنى الوزارة لغرض استلام الجداول والمواصفات الخاصة بالمناقصة لقاء مبلغ قدره (٢٠٠٠٠) مئتا ألف دينار عراقي) غير قابل للرد على ان يتم تقديم العطاء داخل ظرف مغلق ومختوم موضح عليه رقم المناقصة وبشكل واضح على ان يكون آخر موعد لتقديم العطاءات الساعة الثانية عشرة من يوم الأحد المصادف ٢٠١٠/٤/٤ ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان، ويهمل العطاء الغير مستوفي لشروط المناقصة.

في ذكرها الثانية والعشرين

مطالبات برلمانية وجماهيرية بتعويض متضرري فاجعة حلبجة



مسرحة تجسد وحشية جريمة حلبجة

تقوم بتعويضهم وفق برنامج طويل الامد حيث من المؤسف ان الحكومة العراقية لم تقم باية خطوة تذكر بهذا الصدد.
ان بعضاً من تلك المسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي ومن المفترض ان تطلق من ملف حلبجة حملة لعدم استخدام هذه الاسلحة في انحاء العالم كافة وان يجعل من مدينة حلبجة رمزاً لمواجهة فاجعة مماثلة.
ونرى انه من الضروري ان تقوم حكومة اقليم كردستان ووفق برنامج منظم بمعالجة ضحايا الاسلحة الكيميائية داخل أو خارج البلاد والتقليل من الأضرار السلبية لهذه الاسلحة المشؤومة والبقاء الذكرى حية في نفوس وذاكرة شعبنا والانسانية في الابد على المستوى الداخلي والخارجي من أجل الشعور بالمسؤولية والإشادة بصمود شعبنا وحجم الأمانة.
وفي السياق ذاته أكد قائممقام قضاء حلبجة أن الحكومة الاتحادية في بغداد تهاونت ولا تزال في مسألة تعويض المتضررين من القصف الكيماوي لحلبجة، متأملاً أن يتم تعويضهم خلال السنة المقبلة ولا سيما بعد تعريف تلك الجريمة من قبل المحكمة الجنائية العراقية العليا على أنها عملية "إبادة عرقية".
وقال كوران أنهم بحسب(أكانيون)، إنه "يجب على الحكومة الاتحادية في بغداد ان تعرض المتضررين من القصف الكيماوي لحلبجة عن الأضرار التي لحقت بهم وخاصة بعد تعريف تلك الكارثة من قبل المحكمة الجنائية العراقية العليا على أنها عملية إبادة عرقية".
وأشار الى ان "مسألة تعويض أبناء حلبجة إلزام أخلاقي يجب ان نفي به الحكومة الاتحادية، مؤكداً في الوقت ذاته أنه بموجب القانون يجب تعويض هؤلاء شأنهم شأن ضحايا المتضررين من حرب الخليج".
وبمبادرة من مجموعة شباب ناحية جوارثة، اقيم العديد من النشاطات والفعاليات وجرح قاعة ثانوية جوارثة والتي حضرها مسؤولون حزبيين وحكوميون من منطقة شاربازير.

أربيل / سالي جودت
تتواصل الفعاليات الرسمية والجماهيرية لاستذكارجريمة قصف حلبجة بالاسلحة الكيماوية في ١٦/٣/١٩٨٨ .
وبهذه المناسبة اصدر برلمان إقليم كردستان بياناً استعرض فيه الجرائم الوحشية التي ارتكبتها النظام المباد ضد الشعب الكردي .
وقال البيان : ان مأساة حلبجة هي مأساة انسانية كبرى حيث لم يتنج افراد من عشرات العوائل كما تشهد بذلك جريدة (ديلي تلغراف) البريطانية يوم ٢٢/٥/١٩٨٨ و تروي القصة: "لم يبق من حلبجة غير الانقاض، حلبجة خالية تماما وكانها مقبرة فتمت فتحها.. نرى جثثاً هنا وهناك، داخل البيوت، على الشوارع والأزقة، كأنها حظت مومياء لحظة الموت.. هذه الصور تذكرنا ببشاعة ووحشية القرون الوسطى.
في جانب آخر، وكما توقع البروفيسور البلجيكي هنريكس، ظلت التأثيرات السلبية لهذه الاسلحة المدمرة على اهالي وطبيعة وبيئة حلبجة، حيث يتألم المصابون الى يومنا هذا بضيق التنفس، وكثرة امراض السرطان فيما بينهم، والإجهاض والعقم والتشوهات الجينية.
واضاف البيان مع ان ردة فعل المجتمع الدولي آنذاك لم تكن بحجم تلك الكارثة الانسانية، الا ان مجلس الامن في الامم المتحدة قرر بعد الحرب الثانية للخليج ١٩٩٠-١٩٩١ انزع السلاح الكيماوي عن العراق بقراره المرقم ٦٨٧.
واشار الى انه في الوقت الذي نستذكر فاجعة حلبجة فإن مبعث سعادتنا ان المحكمة الجنائية العراقية العليا اصدرت قرارها بعد حسم ملف حلبجة وعرفت محكمة التمييز في ٢٠١٠/٣/١ الكارثة بالابادة الجماعية (جينوسايد)، وقد سبق هذا القرار تنفيذ حكم العدالة على المجرم على حسن مجيد المعروف (علي الكيماوي) في ٢٥/١٠/٢٠١٠، الا ان هناك مجرمين آخرين لم يواجهوا بعد حكم العدالة بحجج وازرار غير معقولة، في حين أن الكثير من هؤلاء الجرمين اعترفوا في جلسات المحكمة بمشاركتهم في ارتكاب الجريمة وأكدوا انهم لو عادوا الى الوقت لفعلوا مجدداً تلك الجريمة!
وطالب البرلمان في بيانه بتعويض الضحايا وتوحيهم فقال : مع الاعتراف بجريمة حلبجة بأنها إبادة جماعية، من المفترض ان تتحقق العدالة بوجهيها الجنائي والتعويضي ومن حق شعبنا ان يعوض معنويًا وماديًا وفق القانون الدولي، ويجب اطمئنان الشعب بعدم حدوث كارثة مماثلة في العراق والعراق هو للجميع بغض النظر عن الاختلافات القومية والدينية والطائفية، وفي هذا المجال على الحكومة العراقية كمسؤولة للحكومات السابقة تقديم اعتذارها لأهالي حلبجة والضحايا، وطالب البرلمان بإدخال القضية في مناهج الدراسة وبناء النصب التذكارية اجمالاً لروح الشهداء والضحايا وماديا ان